

Distr.: General
14 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية

للحد من الكوارث

تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٠٩. وتبلغ الخسائر الاقتصادية مئات البلايين من الدولارات سنويا ويتوقع أن تتضاعف مرتين بحلول عام ٢٠٣٠. والخسائر الناجمة عن الكوارث، تدفعها قرارات في مجال الاستثمار لا تأخذ مخاطر الكوارث في الاعتبار، أصبحت الآن خارجة عن السيطرة، وهي تهدد حياة البلايين من البشر وسبل عيشهم، وتجعل من النمو المستدام والتنمية المستدامة مطمحا غير مؤكد في العديد من البلدان، الآن وفي المستقبل.

* A/68/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

130913 130913 13-42807 (A)



وقد جمعت الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث المعقودة في عام ٢٠١٣، أكبر مجموعة حتى الآن من الجهات المعنية وأكثرها تنوعاً مما يشير إلى تزايد الاهتمام بالحد من مخاطر الكوارث وبتخاذ إجراءات بشأنها. وقدم المنتدى إسهامات كبيرة لوضع إطار خلف لإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث؛ ودعا الحكومات إلى القيام بدور قيادي قوي لضمان الاعتراف الصريح بالحد من مخاطر الكوارث في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ورهننا بقرار رسمي تتخذه الجمعية العامة، تقترح حكومة اليابان أن يعقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥ في مدينة سندي في مقاطعة مياغي، باليابان. والتحضيرات جارية، وهي تشمل مشاورات حول وضع إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ ليحل محل إطار عمل هيوغو. وقد برزت من المفاوضات عدة عناصر أساسية منها: الاعتماد على الإطار القائم حالياً وتشجيع وضع مبادئ توجيهية؛ وسيمثل إطار قاعدي محوره الإنسان لما بعد عام ٢٠١٥، مع التركيز على العمل المحلي والحوكمة والمساءلة والتمويل، وإطار مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يعزز بعضهما البعض، وعملية التحضير الشاملة للجميع لإعداد المؤتمر العالمي المعني بمخاطر الكوارث والمشاركة فيه ركنا أساسيا في ضمان أن يمسك بزمام نتجه وينصرف فيه كل الجهات المعنية.

أولا - الاتجاهات في الكوارث ومخاطر الكوارث

١ - يمثل الأثر التراكمي للكوارث فرصا كبيرة ضائعة من التنمية البشرية. ومنذ عام ١٩٩٢، عندما التقى المجتمع الدولي لأول مرة لمناقشة التنمية المستدامة في قمة الأرض التي عقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل، كان قد تضرر أكثر من ٤,٤ بلايين من البشر في كوارث أبلغ عنها عالميا جرى تكبد ما مجموعه ١ تريليون دولار من الأضرار أو ما يقابل ٢٥ سنة من مجموع المعونة الإنمائية المقدمة إلى الخارج، وفقد أكثر من ١,٣ مليون من الأرواح البشرية.

٢ - ولأول مرة على الصعيد العالمي، تجاوزت الخسائر الاقتصادية السنوية من جراء الكوارث ١٠٠ بليون دولار في ثلاث سنوات متتالية وبلغ ما يقدر بـ ١٥٧ بليون دولار للفترة المشمولة بالتقرير. ويتزايد خطر الخسارة الاقتصادية مع تزايد تعرض الأصول الاقتصادية، مما فاق ما أحرز من تخفيضات في أوجه الضعف^(١) وقد تجاوزت الأضرار الناجمة عن إعصار ساندي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعبر البحر الكاريبي ٦٥ بليون دولار. وأسفرت الفيضانات الجارفة في أجزاء من جنوب غرب الصين ومن شمال شرقها إلى خسائر إجمالية تجاوزت ٨ بلايين دولار. وبلغت الخسائر في الأرواح نتيجة لإعصار ساندي ٢١٠ أشخاص ولفيضانات في الصين ١٥١ شخصا^(٢).

٣ - والآثار على حياة الأشخاص وصحتهم كبيرة. فقد لقي طيلة الفترة المشمولة بالتقرير أكثر من ١٥٣٠٢ شخص حتفهم، وتضرر قرابة ١٠٢ مليون شخص من جراء كوارث أبلغ عنها عالميا^(٣) وكانت أكبر كارثة فتاكة وحيدة إعصار يوفيا المداري الذي ضرب منطقة مينداناو من الفلبين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مخلفا وراءه ١٩٠٠ من الموتى وأضر بـ ٦,٢ ملايين شخص. ومن بين البلدان العديدة التي عانت من الفيضانات باكستان حيث تضرر قرابة ٥ ملايين شخص. وعانى أكثر من ١٨ مليون شخص، منهم ما يقدر بـ ٧,٧ ملايين شخص في نيجيريا، من آثار الجفاف في منطقة الساحل في عام ٢٠١٢.

(١) مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، ٢٠١٣، تقرير التقييم العالمي عن الحد من مخاطر الكوارث: من تقاسم المخاطر إلى تقاسم القيمة: دراسة الجدوى المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث (جنيف، سويسرا، ٢٠١٣).

(٢) Munchener Ruckversicherungs-Gesellschaft, Geo Risks Research, NatCatSERVICE, March 2013

(٣) EM-DAT: the OFDA/CRED International Disaster Database

٤ - ومع أن الكوارث الكبرى هي أكثر ما يبرز للعيان، فإن المخاطر الواسعة النطاق التي تتميز بانخفاض حدتها وكثرة حدوثها هي التي ما زالت تمثل واحدا من أكبر التحديات التي تعرقل التنمية، وخاصة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل^(٤). والاقتصادات ذات الأسس الاقتصادية المحدودة - كالبلدان الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا - التي يقل فيها احتمال قدرتها على أن تمتص الخسائر المتكررة الناجمة عن الكوارث. ففي جامايكا، على سبيل المثال، بلغ متوسط الخسائر بين عامي ١٩٩١ و ٢٠١١ ما يساوي ٢,٦ في المائة من المتوسط السنوي للاستثمارات في البلد. وفي موزامبيق تجاوزت الخسائر الاقتصادية المتصلة بالكوارث ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كل سنة، حيث بلغت الخسائر ٢٠ في المائة إثر كوارث واسعة النطاق، مثلما شوهد ذلك في فيضانات عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣. وما زالت هذه الخسارة، إلى جانب الانفاق على الانتعاش المتصل بالكوارث، يتسبب في ترك أثر فعلي على التنمية يمتد عبر أجيال.

٥ - وأثر الكوارث على النظم الإيكولوجية الطبيعية مجال آخر لا يحظى باهتمام كبير. وقد ساهمت الحرائق البرية الكاسحة عبر الاتحاد الروسي وكندا. والولايات المتحدة وأجزاء من إفريقيا وآسيا، في فقدان وتآكل نظم إيكولوجية طبيعية مع عواقب وخيمة بالنسبة للمجتمعات المحلية، والأعمال التجارية والبيئة. ويقدر المتوسط السنوي للخسائر المبلغ عنها دوليا والناجمة عن الحرائق البرية الكاسحة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٢ بمبلغ منخفض نسبيا قدره ٢,٤ بليون دولار^(٣). إلا أن ذلك الرقم لا يشمل الأثر على خدمات النظام الإيكولوجي، بما في ذلك خزن الكربون، ودعم التنوع البيولوجي، وحماية مصادر المياه، وتآكل التربة وتدهور الأراضي، وتنظيم المناخ.

٦ - ويتأثر ما بين ٧٠ و ٧٥ في المائة من مجموع الاستثمارات الجديدة من القطاع الخاص. وتقوم مؤسسات الاستثمار حاليا بإدارة أصول تبلغ قيمتها أكثر من ٨٠ تريليون دولار عالميا، ولا تراعى، في جزء كبير منها، مخاطر الكوارث إلا بشكل محدود^(١). وفي السنوات المقبلة، ستستثمر تريليونات الدولارات في مناطق معرضة للمخاطر. وإذا لم تأخذ هذه الاستثمارات في الاعتبار المخاطر الطبيعية وأوجه الضعف - كما هو الحال الآن إلى حد كبير، فستزداد المخاطر تسارعا.

(٤) مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث، ٢٠٠٩، تقرير التقييم العالمي عن الحد من مخاطر الكوارث: المخاطر والفقر في مناخ متغير (جنيف، سويسرا، ٢٠٠٩).

٧ - ويظل اتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لقرارات الاستثمار التي تحد من المخاطر. وعدد قواعد البيانات الوطنية في تزايد حالياً وهي توفر صورة أوضح عن الخسائر والمخاطر المتصلة بالكوارث. وتشير الأدلة المتاحة حالياً في قواعد البيانات إلى أن مجموع الخسائر المباشرة في ٤٠ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل بلغ ما يقدر بـ ٣٠٥ بلايين دولار بين عامي ١٩٨١ و ٢٠١١. وتشير الأدلة المستمدة من تقرير التقييم العالمي لعام ٢٠١٣ إلى أن الإبلاغ عن الخسائر الناجمة عن الكوارث اتسمت بالتحفظ، وأن من المرجح أن تكون الأرقام أعلى بنسبة ٥٠ في المائة عندما تحتسب الكوارث الأصغر حجماً. ويستوجب ارتفاع الخسائر اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الدوافع الكامنة وراء للمخاطر، وهناك حاجة للبيانات الموثوقة والمتاحة.

ثانياً - التنسيق والتوجيه للحد من مخاطر الكوارث

ألف - تعزيز التنسيق على الصعيد العالمي

٨ - قامت أمانة الاستراتيجية الدولية، في الفترة المستعرضة، بتنسيق عدة مبادرات، وشمل ذلك إجراء مشاورات حول إطار للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥، ودعت لعقد الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث، وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة المتعلق باعتماد خطة عمل للأمم المتحدة، وتطوير عدة مجالات توجيه أخرى.

مشاورات حول إطار للحد من أخطار الكوارث في ما بعد عام ٢٠١٥

٩ - بدأ ممثلي الخاص لتنفيذ إطار عمل هيوغو والأمين العام المساعد لشؤون الحد من أخطار الكوارث، والممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بصورة رسمية، المشاورات في آذار/مارس ٢٠١٢. وانطوت المرحلة الأولى على ٨٦ حدثاً جرى تجميع نتائجها في تقرير توليفي متاح على الموقع http://www.unisdr.org/files/32535_hfasynthesisreportfinal.pdf. ليسترشد به المنتدى العالمي في دورته الرابعة.

الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث

١٠ - ترأست حكومة سويسرا الدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣، والتي جمعت عدداً يفوق بكثير ٣٠٠٠ مشارك. وكانت الدورة الرابعة أكبر المنتديات التي عقدت حتى الآن، وأكثرها تنوعاً، إذ حضرها ممثلون عن ١٧٢ بلداً وحكومة وطنية ومحلية، ومنظمة حكومية

دولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمات غير حكومية، ورؤساء بلديات، وبرلمانيون، وممثلون عن المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والعلمية.

١١ - واستند المنتدى العالمي إلى الأساس الذي أقامته المنتديات الإقليمية للحد من أخطار الكوارث التي عقدت في أفريقيا والأمريكيتين ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ والدول العربية وأوروبا، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات الاستشارية والتحضيرية المتعلقة بوضع إطار للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥. وفي الواقع، فقد كانت الدورة الرابعة للمنتدى العالمي معلما رئيسيا في المشاورات الجارية حول وضع إطار للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥.

١٢ - ونظم أكثر من ٢٠٠ حدث واجتماع منها: حوار موضوعي مع المشاركين والجهات المعنية؛ وحوار وزاري رفيع المستوى؛ وثلاث جلسات عامة رئيسية، بقيادة جهات معنية وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية ومجتمعات محلية وحكومات، وحدث رفيع المستوى بشأن إطار الحد من مخاطر الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأحداث بارزة تتعلق بدراسات جدوى عن الحد من مخاطر الكوارث تستخدم فيها العلم والتكنولوجيا، والتمويل، والصحة، والأطفال والشباب، ووضع المعايير، والتخطيط العمراني، والتراث الثقافي، والجفاف، وإعادة البناء.

١٣ - وجمع الحوار الرفيع المستوى بالمنتدى العالمي حول موضوع "أن تكون سببا القيادة من أجل القدرة على المجابهة"، الذي اشترك في رئاسته نائب الأمين العام والسيدة تاريا هالونن، رئيس سابق لفنلندا، بين ٤٥ خبيرا رفيع المستوى، منهم ٣٤ وزيرا ومسؤولون تنفيذيون كبار وخبراء. ودعا الحوار، عن طريق البيان المتفق عليه عن إدارة المخاطر، والمتاح على الموقع http://www.preventionweb.net/files/33281_highlevelcommunique.pdf، إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة مخاطر الكوارث في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وللتخفيف من أضرار تغير المناخ والتكيف معه، ووضع معايير متفق عليها وطنيا لتقييم مخاطر الأخطار؛ وبدء حملة عالمية من أجل سلامة المدارس والهياكل الصحية لكي يدمج القطاع الخاص اعتبارات مخاطر الكوارث في ممارسات إدارة المخاطر، وأخيرا، تحفيز التعاون بين القطاعين العام والخاص على المستويين المحلي والوطني في إدارة المخاطر.

١٤ - وكان أحد المجالات التي ركز عليها المنتدى العالمي هو اقتصاديات الحد من مخاطر الكوارث، وعرض دراسة الجدوى وانخراط كل من القطاعين الخاص والعام. كجهة معنية وشريك على حد سواء. وحضر أكثر من ١٥٠ مندوبا عن الأعمال التجارية. واجتمع عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين ومندوبين من القطاع الخاص لاجتماعهم العام السنوي الأول عن موضوع "القطاع الخاص يساند الحد من مخاطر الكوارث" بغرض تبادل دراسات الجدوى والممارسات والإسهام في المشاورة العالمية حول وضع إطار للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥.

١٥ - وتورد في موجز الرئاسة، المتاح على الموقع http://www.preventionweb.net/files/33306_finalchairssummaryoffourthsessionof.pdf قضايا سياساتية وإرشادات مستمدة من الجلسات والأحداث والاجتماعات. وهو يبرز أيضا الحاجة إلى: استهداف الأسباب الأصلية للمخاطر؛ والربط بين الخطط التي يعزز بعضها البعض؛ وتقييم المخاطر، وتوفير القيادات على المستوى المحلي؛ وإشراك المجتمعات المحلية من أجل إحراز النتائج؛ والاعتراف بأن القطاع الخاص كعنصر فاعل وشريك لازم؛ وتعزيز الإدارة المتكاملة للمخاطر؛ وتعزيز الدعم العلمي والتقني لاتخاذ القرارات على أساس الأدلة.

١٦ - وستعمل أمانة الإستراتيجية مع الشركاء والجهات المعنية على ضمان المتابعة اللازمة لموجز الرئاسة ولبیان الحوار الرفيع المستوى، بما في ذلك تحديد أهداف ومؤشرات محتملة لوضع إطار للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥.

تنسيق منظومة الأمم المتحدة

١٧ - بينت في تقريرى السابق إلى الجمعية العامة (A/67/335) أهمية الحد من مخاطر الكوارث في منظومة الأمم المتحدة ودعوت إلى المشاركة المتناسكة والمنسقة في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء بهدف تعجيل التقدم المحرز في مجال الحد من أخطار الكوارث. وأقر مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في دورة الربيع التي عقدها في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في مدريد، خطة عمل للأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل، متاحة على الموقع [http://www.preventionweb.net/files/33703_actionplanweb14.06cs\[1\].pdf](http://www.preventionweb.net/files/33703_actionplanweb14.06cs[1].pdf) قادتها وضعتها أمانة الاستراتيجية وشاركت فيه ٢٩ من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

١٨ - وتحدد خطة عمل الأمم المتحدة، تمشياً مع رؤية إطار عمل هيوغو للحد، بدرجة كبيرة من الخسائر التي تسببها الكوارث في جميع البلدان، ثلاثة التزامات بدعم الحد من المخاطر على نحو مستعجل والجهود الرامية إلى زيادة القدرة على التحمل. وسيتولى فريق من كبار القياديين استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، بدعم من فريق الإدارة العليا المعني بالحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل، التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج. وستكون خطة العمل مفيدة في تنفيذ توجيهات الجمعية العامة المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وستتولى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج تحديث خطة العمل بعد عام ٢٠١٥، في ضوء إطار الحد من مخاطر الكوارث في ما بعد عام ٢٠١٥.

١٩ - وتشمل الجهود المنسقة الأخرى التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث الإطار العالمي للخدمات المناخية، الذي تنفذه الحكومات بدعم من منظومة الأمم المتحدة وشركائها لتقديم خدمات مناخية دقيقة يسهل الحصول عليها للمستخدمين في جميع أنحاء العالم، مع منح الأولوية الأولى للقضايا المتصلة بالأمن الغذائي، وإدارة المياه، والحد من مخاطر الكوارث، والصحة.

اليوم الدولي للحد من الكوارث

٢٠ - في اليوم الدولي للحد من الكوارث، الذي جرى الاحتفال به في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أبرزت منظومة الأمم المتحدة دور النساء والفتيات، القوة الخفية لمجابهة الكوارث، وأقرت بالأدوار القيادية التي تضطلع بها النساء والفتيات في الحد من مخاطر الكوارث وشجعتهم على مواصلة الاضطلاع بتلك الأدوار، كما دعت إلى تجاوز التزعة إلى اعتبار النساء والفتيات مجرد ضحايا.

٢١ - وسيكون موضوع اليوم الدولي للحد من الكوارث في عام ٢٠١٣ عن الأشخاص ذوي الإعاقة. (انظر الورقة المفاهيمية المعنونة "حديث ليس بالسهل. يمكن" (A Not So Easy Conversation)، متاحة على الموقع <http://www.unisdr.org/2013/iddr/Documents/concept-2page.pdf>. والهدف هو تسليط الأضواء على هذا الموضوع وإبرازه للعيان من أجل معالجة المسألة الحساسة المتعلقة باحتياجات الأشخاص في سيناريوهات الكوارث المحتملة. وستتيح الأحداث المحيطة باليوم الدولي أيضاً فرصة للأشخاص ذوي الإعاقة للإسهام في المشاورات المتعلقة بوضع إطار للحد من الكوارث في ما بعد عام ٢٠١٥.

توجيه الجهود المبذولة مع الشركاء العالميين وتنسيقها

٢٢ - يوفر تقرير التقييم العالمي لعام ٢٠١٣ على الحاجة إلى زيادة الانخراط مع أوساط الأعمال التجارية. فالمستثمرون يتصرفون في أصول تتجاوز قيمتها عالميا ٨٠ تريليون دولار، ومع ذلك، فإن مديري الأصول نادرا ما يأخذون الحد من مخاطر الكوارث في الاعتبار عند الاستثمار. أين يختار المستثمرون من القطاع الخاص وضع أموالهم في المستقبل سيحدد بقدر كبير كم سيتجمع من مخاطر الكوارث وكيف ستعالج العوامل الأساسية المحركة للمخاطر. وهناك إدراك متزايد للعلاقة بين قرارات الاستثمار والحد من مخاطر الكوارث. وتتولى الشركات حاليا قيادة الجهود الرامية إلى إرساء الوعي والالتزام بالحد من مخاطر الكوارث داخل القطاع الخاص عن طريق البحث والتواصل. ويوفر الآن عدد من المبادرات التي تدعمها الأمم المتحدة، بما في ذلك منشور أمانة الاستراتيجية المعنون "النقاط الأساسية الخمس المتعلقة بالعمل في مجال الحد من أخطار الكوارث"، المتاح على الموقع http://www.preventionweb.net/files/33428_334285essentialscasestudies.pdf.

باء - تعزيز التنسيق على الصعيد الإقليمي

٢٣ - استمرت أمانة الاستراتيجية في تقديم الدعم في مجال إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث في جميع أنحاء العالم. وقد أتاح التنسيق الإقليمي، لا سيما من خلال المنتديات الإقليمية، فرصا هامة لأصحاب المصلحة المتعددين، وللبلدان ومجموعات أصحاب المصلحة لتحديد الأولويات الإقليمية والمسائل الأساسية التي يتعين النظر فيها عند وضع إطار للحد من أخطار الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

أفريقيا

٢٤ - تمر أفريقيا بمرحلة تحول سريع في اقتصادها وهيكلها الاجتماعية وبيئتها. ويحمل التغيير، وبخاصة التغيير التحويلي، النمو والضعف أمام الكوارث في الوقت ذاته. ويتمثل التحدي الذي تواجهه أفريقيا اليوم في بناء مجتمعات محلية قادرة على مواجهة الكوارث. وتقود مفوضية الاتحاد الأفريقي جدول الأعمال الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث، وتواصل إظهار التزام سياسي قوي بتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من أخطار الكوارث للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ وبرنامج العمل من أجل تنفيذها. وعلى الصعيد دون الإقليمي، قامت خمس جماعات اقتصادية إقليمية بتحديد سياسات وبرامج متعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. وتعمل الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل كفاءة إدراج مسألة مخاطر الكوارث في جدول الأعمال الخاص بكل حكومة في أفريقيا، حيث وضع ٣٨ بلدا

برامج وطنية أو آليات تنسيق لهذا الغرض. وقد شهد مجالاً إدارة مخاطر الكوارث ووضع المعايير تقدماً كبيراً هذا العام، مع التركيز بوجه خاص على مشروع القانون الحالي للمجلس التشريعي لجماعة شرق أفريقيا المتعلق بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها.

٢٥ - ومع ازدياد الالتزامات من جانب الحكومات الوطنية، بذلت عدة جهود لجمع بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث، من أجل إضفاء المزيد من الموضوعية على الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث باستخدام أدلة موثوق بها. وقد أنشأت ستة بلدان قواعد بيانات للخسائر الناجمة عن الكوارث، ومن المقرر بدء تشغيل قاعدتي بيانات أخريين خلال الأشهر المقبلة.

٢٦ - وقد شارك في المنتدى الأفريقي الإقليمي الرابع للحد من مخاطر الكوارث، المعقود في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣، ما يزيد على ٢٥٠ مندوباً من أكثر من ٤٥ بلداً. وبالإضافة إلى الحكومات والمجتمع المدني، مثلت النساء والشباب، والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص تمثيلاً جيداً. واستعرض المنتدى الإقليمي الإنجازات المحققة في تنفيذ الاستراتيجية الأفريقية الإقليمية وبرنامج عملها والتحديات القائمة أمامهما، وحدد التدابير اللازمة اتخاذها للوفاء بالالتزامات المشتركة بحلول عام ٢٠١٥. وركزت التوصيات على تعزيز القدرات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وزيادة الالتزام السياسي والاستثمارات، وتحديد المخاطر على نحو أفضل، وإقامة نظم الإنذار المبكر، وتعزيز إدارة المخاطر في المناطق الحضرية، والتدابير المتعلقة بالتكيف مع مخاطر تغير المناخ. وعلى الصعيد المؤسسي، جرى التركيز هذا العام على إدماج المشاغل المتعلقة بتغير المناخ في إجراءات الحد من مخاطر الكوارث، مما يؤدي إلى الإبلاغ بصورة مُجدية عن المخاطر المناخية.

٢٧ - ومن المقرر عقد المنتدى الإقليمي الأفريقي الخامس خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١٤.

الدول العربية

٢٨ - نظراً لما تشهده أجزاء كثيرة من المنطقة العربية من تحولات سياسية عميقة الأثر، فإن الدول العربية ملتزمة بالتسريع في الحد من مخاطر الكوارث. وقد ازداد عدد الدول العربية في المنطقة التي اضطلعت بتقييمات وطنية للتقدم المحرز والثغرات القائمة في تنفيذ إطار عمل هيوغو. وتقدم البلدان تقارير أكثر انتظاماً بشأن إطار عمل هيوغو وتدرس بعناية التحديات التي تواجهها في دمج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث ضمن سياساتها وبرامجها الوطنية.

٢٩ - ومن المجالات التي ما زالت تنطوي على تحديات كيفية ضمان الربط بين إجراءات الحد من مخاطر الكوارث والقرارات اليومية المتعلقة بالتخطيط. ولا تزال غالبية الدول العربية تواجه صعوبات في تعميم مراعاة الحد من مخاطر الكوارث على التخطيط الإنمائي. ويؤدي

عدم وجود أطر واضحة للسياسات والتشريعات الوطنية إلى إضعاف التنسيق وإعاقة الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة عن الحد من أخطار الكوارث.

٣٠ - ومن الواضح رغم هذه التحديات وجود التزام متزايد ومتعاظم بالحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي. فقد حضر المؤتمر العربي الأول المعني بالحد من مخاطر الكوارث، المعقود في العقبة بالأردن في الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، أكثر من ٢٥٠ ممثلاً من المنطقة العربية. واعتمد المشاركون في المؤتمر إعلان العقبة بشأن الحد من مخاطر الكوارث في المدن وأقروا موقفاً مشتركاً من إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. ويجدد إعلان العقبة الذي اعتمد بالتعاون مع الحكومات المحلية عدداً من الإجراءات والأهداف العملية المتوخى تحقيقها بحلول عام ٢٠١٧ لكفالة تعزيز قدرة المدن على مواجهة الكوارث. وسيخضع الإعلان لعملية استعراض في عام ٢٠١٥ لضمان اتساقه مع أي إطار يتم وضعه للحد من مخاطر الكوارث بعد عام ٢٠١٥.

٣١ - وسيعقد المنتدى الإقليمي العربي التالي للحد من مخاطر الكوارث خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١٤.

آسيا والمحيط الهادئ

٣٢ - تواجه منطقة آسيا والمحيط الهادئ تحدياً يتمثل في إدارة كل من معدل التعرض المتزايد للكوارث وزيادة الضعف أمامها. وقد تضاعف معدل التعرض للمخاطر مع نمو المراكز الحضرية وانتشار السكان وتوسع الأنشطة الاقتصادية بشكل متزايد إلى مناطق مكشوفة ومعرضة للمخاطر. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصادات الأصغر حجماً والأقل تنوعاً في هياكلها الاقتصادية، والبلدان التي تعاني من عجز مالي كبير، هي الأضعف أمام الكوارث، حتى عندما تكون تلك الكوارث صغيرة نسبياً. وتؤثر الخسائر الاقتصادية المتنامية الناجمة عن الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ على جهود التنمية، لا سيما بالنسبة لصغار المزارعين والمشاريع الصغرى والأسر المعيشية الفقيرة التي تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الكوارث.

٣٣ - وتولي بلدان آسيا والمحيط الهادئ، في إطار تصديها لهذه التحديات، أهمية كبيرة لتعجيل تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث باستخدام الموارد المتاحة، مع السعي لسد الثغرات في السياسات والتشريعات والقدرات والمعلومات والتمويل. ومن التطورات الاستراتيجية في المنطقة عدد المنتديات التي تجمع أصحاب المصلحة المتعددين، وشبكات المجتمع المدني، التي يتوسع نطاقها وتتعمق مشاركتها. وقد أدى التنسيق الإقليمي دوراً فعالاً في رفع مستوى الالتزام السياسي وفي التشجيع على اتخاذ إجراءات للتصدي لتحديات الحد من مخاطر الكوارث.

٣٤ - وحضر المؤتمر الوزاري الآسيوي الخامس بشأن الحد من مخاطر الكوارث، المعقود في يوغياكارتا بإندونيسيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أكثر من ٥٠٠ مشارك من ٧٢ دولة، وأسفر عن اعتماد إعلان يوغياكارتا للحد من مخاطر الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ. وللمرة الأولى تضمن الإعلان مرفقات تنص على التزامات أصحاب المصلحة. والتزم منتدى المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث، المعقود في كاليدونيا الجديدة في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بوضع استراتيجية إقليمية متكاملة لإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ ابتداء من عام ٢٠١٦.

٣٥ - وستستضيف تايلند المؤتمر الوزاري الآسيوي السادس بشأن الحد من مخاطر الكوارث في بانكوك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

أوروبا

٣٦ - تركز البلدان الأوروبية على إنشاء أطر قانونية وتنظيمية للحد من مخاطر الكوارث. وقد سن عدد من البلدان تشريعات جديدة لمعالجة الحد من مخاطر الكوارث، في حين عدلت بلدان أخرى تشريعاتها القائمة بما يتناسب مع تغير ملامح المخاطر. ولا يزال التعاون في التصدي للمخاطر عبر الحدود يحرز تقدماً بدافع من تشريعات الاتحاد الأوروبي، من خلال المبادرات الإقليمية. واعتمدت المفوضية الأوروبية استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن التكيف مع تغير المناخ من أجل الإسهام في بناء أوروبا قادرة على التكيف مع المناخ، عن طريق تعزيز التأهب والقدرة على التصدي لآثار تغير المناخ على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي.

٣٧ - واعتمدت المفوضية الأوروبية ورقة خبراء عن التأمين في سياق الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان. واتخذت لجنة المناطق، وهي صوت المناطق والمدن في الاتحاد الأوروبي، قراراً بشأن اعتماد نهج عالمي للمستقبل تجاه التنمية المستدامة، يعتبر الحد من مخاطر الكوارث، على وجه التحديد، أحد المجالات الرئيسية التي يتعين التصدي لها على الصعيد المحلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتضمن القرار المتعلق باعتماد نهج عالمي للمستقبل لإنهاء الفقر ومنح العالم مستقبلاً مستداماً عبارات عن الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان وأنشطة الوقاية والمدن القادرة على مواجهة الكوارث. واتخذ مؤتمر السلطات المحلية والإقليمية التابع للمجلس الأوروبي القرار ٣٣٩ الذي أكد فيه التزامه بالحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي تمثيلاً مع أهداف حملة تمكين المدن من مواجهة الكوارث المتمثلة في زيادة توعية المواطنين والحكومات، واستخدام ميزانيات الحكومات المحلية، وإدماج إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التنمية والتخطيط.

٣٨ - وعُقد الاجتماع الثالث للمنتدى الأوروبي للحد من مخاطر الكوارث في دوبروفنيك بكرواتيا في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وضم ذلك الاجتماع الإقليمي خبراء من ٢٧ دولة أوروبية ومن المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي ومبادرة التأهب للكوارث والوقاية منها في جنوب شرق أوروبا وأمانة الاستراتيجية. وحلل المنتدى الإقليمي الآثار المترتبة في الدول الأوروبية على دمج إجراءات الحد من المخاطر في استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، وأصدر توصيات من أجل القيام على نحو منهجي بإدماج نهج الحد من مخاطر الكوارث في هذه الاستراتيجيات. ويسر المنتدى تبادل الآراء بين البلدان الأوروبية في معالجة القدرة على مواجهة الكوارث على الصعيد المحلي، مما يؤدي إلى تعزيز قدرات المدن في مجالات تقييم المخاطر وتدابير التكيف لتغير المناخ والإنذار المبكر.

٣٩ - وعُقدت في ألماتي بكازاخستان في آذار/مارس ٢٠١٣ مشاورات إقليمية لمنطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز حول إطار ما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث. وحضرها نحو ٦٠ ممثلاً قاموا بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو وتحديد الأولويات الإقليمية، بما في ذلك تقييم المخاطر والموارد وتنظيم حملات التوعية وجمع البيانات والأدلة العلمية.

٤٠ - وسيُعقد المنتدى الأوروبي التالي للحد من أخطار الكوارث في أوصلو بالنرويج في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

الأمريكتان

٤١ - لا يزال التوسع الحضري في جميع أنحاء الأمريكتين يتسبب في تحديات كثيرة من حيث شدة تركيز الأصول والاستثمارات من القطاعين العام والخاص في المناطق المعرضة للأخطار الطبيعية وتسارع تدهور البيئة وضعف الإدارة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة، إلى جانب ظروف الفقر واللامساواة السائدة في كثير من أنحاء الأمريكتين، إلى زيادة تعرض شرائح واسعة من السكان للكوارث وتفاقم ضعفها أمامها. وفي معرض التصدي لهذه التحديات التزم العديد من البلدان في الأمريكتين بتعزيز أطر إدارة مخاطر الكوارث ووضع خطط واستراتيجيات جديدة ترمي إلى زيادة الحد من مخاطر الكوارث بوصفها أولويات وطنية.

٤٢ - وتؤدي الآليات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً حاسماً في النهوض بإجراءات الحد من مخاطر الكوارث ضمن جهود التنمية. فقد اعتمدت منظمة الدول الأمريكية خطة البلدان الأمريكية لمنع الكوارث والاستجابة لها. وفي أمريكا الوسطى أنشئ منتدى تشاوري معني بالإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث وفتح صندوق مقابل لإدارة الشاملة لمخاطر الكوارث. وفي منطقة البحر الكاريبي بدأت وكالة إدارة حالات الطوارئ المرتبطة بالكوارث عملية

وضع استراتيجية شاملة جديدة لإدارة الكوارث استناداً إلى الاستراتيجية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت رابطة الدول الكاربية إجراءات الحد من مخاطر الكوارث في خطة عملها الجديدة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، التي اعتمدت في بيتون فيل بماني، بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر التنمية المستدامة.

٤٣ - وجسد المنتدى الإقليمي للحد من أخطار الكوارث في الأمريكتين، الذي اجتمع في سانتياغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الالتزام بالعمل معاً لمواجهة أخطار الكوارث. وأعدت الوثيقة الختامية للمنتدى بيان سانتياغو تؤكد أن الطريق إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاستدامة الاجتماعية والبيئية يمر بنهج ابتكارية جريئة تمكن من تثبيت الإنجازات في مجال التخفيف من الأسباب الكامنة للمخاطر. ويشمل ذلك جهود القضاء على الفقر واللامساواة، وتعزيز فرص الاستفادة من المعلومات والمعارف والموارد والفرص بين الدول والمجتمعات المحلية. وقدم المنتدى الإقليمي أيضاً إسهامات في المشاورات المتعلقة بوضع إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. وتسلم دول الأمريكتين بالحاجة إلى بلوغ مستوى أعلى من الالتزام السياسي بوضع أهداف واضحة للحد من مخاطر الكوارث يمكن قياسها كماً والتحقق منها، وإنشاء الآليات التي تمكن من رصد إجراءات المتابعة.

٤٤ - وستُعقد الدورة الرابعة للمنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين في إكوادور في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

جيم - تعزيز التنسيق على الصعيد الوطني

التقدم المحرز في تنفيذ إطار عمل هيوغو

٤٥ - أظهر استعراض تنفيذ إطار عمل هيوغو (متاح على الموقع <http://www.unisdr.org/we/inform/publications/32916>) أنه منذ عام ٢٠٠٥: أنشأ ١٩١ بلداً مراكز تنسيق خاصة بإطار عمل هيوغو؛ وشارك ١٤٦ بلداً في دورة واحدة على الأقل من دورات استعراض إطار عمل هيوغو؛ وسن ١٢١ بلداً تشريعات لوضع السياسات والأطر القانونية؛ وأنشأ ٨٦ بلداً هيئات تنسيق وطنية رسمية للحد من مخاطر الكوارث (برامج وطنية).

٤٦ - وسجل، منذ عام ٢٠٠٥، تحول متزايد في العديد من البلدان من نهج إدارة الأزمات إلى نهج استباقي للحد من المخاطر وتنمية القدرة على التكيف. وتتبع الحكومات بوتيرة متزايدة نهجاً يُراعي مخاطر متعددة للحد من مخاطر الكوارث، وينقل المعارف المتعلقة بكامل المخاطر إلى جميع جوانب إدارة الأخطار ويربط في ما بين هذه المعارف والجوانب. وتحسن الأخذ باللامركزية للحد من مخاطر الكوارث، وإيلاء المزيد من السلطة والمسؤولية

للمجتمعات المحلية، رغم أنه لم يحدث بعد أثراً بارزاً في الحد من الكوارث على الصعيد المحلي. ولا يزال الحد من عوامل الخطر الأساسية للكوارث المجال الذي ينطوي على أكبر التحديات. ولم يُبلغ أي بلد، منذ بداية دورات مرصد إطار عمل هيوغو في عام ٢٠٠٧، عن الإنجاز الشامل لجميع المؤشرات.

٤٧ - وإحراز التقدم مقيّد بمحدودية الموارد البشرية والتقنية والمالية في البلدان على صعيد جميع مستويات الدخل، مما يعرقل جوانب من التنفيذ تتراوح بين نظم الإنذار المبكر والتوعية. وأبلغت جميع البلدان تقريباً عن وجود صعوبات في دمج تدابير التكيف مع تغير المناخ في السياسات الوطنية، وفي إدراج الحد من مخاطر الكوارث في المسائل البيئية.

البرامج الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

٤٨ - أصبح يعترف الآن بأن البرامج الوطنية التي أنشئت، والبالغ عددها ٨٦ برنامجاً، آليات تدعم إضفاء الطابع المؤسسي على مسألة الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني. وتتيح البرامج الوطنية حيزاً للجهات المعنية للنهوض بمجال الحد من مخاطر الكوارث. وقد جرى الاعتراف بالدور الذي تضطلع به هذه البرامج في الدورة الرابعة للمنتدى العالمي، حيث وُجّه نداء إلى عقد منتدى للبرامج الوطنية خلال المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث الذي سيعقد في عام ٢٠١٥.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، توجد ثغرات في جوانب البرامج الوطنية المتعلقة بالهدف والتوجيه والدعم والقدرات. وقد يسّرت أمانة الاستراتيجية، طوال الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، إجراء استعراض لقدرات البرامج الوطنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بقيادة إكوادور وألمانيا وإندونيسيا والسنغال والسويد والفلبين والمكسيك، وبدعم فريق مرجعي مشكل من ٢٠ برنامجاً آخر من البرامج الوطنية. ويبرز الاستعراض مدى أهمية البرامج في توجيه تنسيق الأنشطة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث. وتشمل هذه الأنشطة الإبلاغ والمشاورة وتحديد المبادرات المشتركة بين القطاعات. وقد جرى التأكيد على أهمية أن تضم عضوية البرامج الوطنية جهات معنية متعددة.

٥٠ - وإجراء استعراضات الأقران طريقة أخرى لتعزيز البرامج الوطنية والتنسيق الوطني للحد من مخاطر الكوارث. وقد أصبحت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أول بلد يخضع لاستعراض أقران طوعي من أجل تقييم التقدم الذي أحرزته في تنفيذ إطار عمل هيوغو. وتبيّن أن للاستعراض، الذي أجراه فريق يتألف من أعضاء من إيطاليا والسويد وفنلندا والمفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وأمانة

الاستراتيجية، فائدة كبيرة. وأنا أشجع البلدان الأخرى على الاستعانة باستعراض الأقران لتقييم التقدم الذي أحرزته على الصعيد الوطني.

دمج الحد من مخاطر الكوارث في البرامج القطرية للأمم المتحدة

٥١ - تواصل بذل الجهود الرامية إلى تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى البلدان في دمج الحد من مخاطر الكوارث في تخطيط التنمية عن طريق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والدور القيادي للمنسقين المقيمين، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٢، اعتمد الأردن وباكستان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتوغو وجمهورية مولدوفا وسري لانكا والسودان والكاميرون ونيبال والهند أطر عمل جديدة للمساعدة الإنمائية تدمج الاعتبارات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في التخطيط الإنمائي. وقد ارتفع عدد أطر العمل للمساعدة الإنمائية المعتمدة في الأمريكتين التي تشير إلى الحد من مخاطر الكوارث من ٣ إلى ١٠ أطر: الأرجنتين والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وجامايكا وشيلي وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك. ومنذ اعتماد الأمم المتحدة رسمياً للمبادئ التوجيهية لتنفيذ إدراج إدارة مخاطر الكوارث في أطر العمل للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٩، أعدّ ٥٤ بلداً خططاً لذلك. ويندرج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في أكثر من نصف الخطط. ومن المتوقع إحراز المزيد من التقدم في ظل الموافقة الأخيرة على خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على التحمل.

٥٢ - وأعدت الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة خطط عمل استراتيجية، وأجرت استعراضات للتقدم المحرز على الصعيد القطري في مجال التخطيط للإنعاش، وحسنت الأطر الاستراتيجية في إندونيسيا وباكستان والفلبين وفيت نام وكمبوديا وميانمار، إضافة إلى وضع إطار عمل إقليمي جديد للمساعدة الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ يشمل عناصر رئيسية تتعلق بالحد من مخاطر الكوارث. وأثبت توطيد تعاون منظومة الأمم المتحدة فائدته المهمة في جيبوتي ولبنان وموريتانيا في تعزيز تنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث.

٥٣ - وطلبت الجمعية العامة، من خلال الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، اتخاذ مزيد من الإجراءات في بذل الجهود لدمج الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد القطري، وإرشاد الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة في مجال تنمية وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي في سياق التنمية.

دال - تعزيز التنسيق على الصعيد المحلي

٥٤ - تدعو أمانة الاستراتيجية بقوة إلى أن تتركز تدابير الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي، وتدعو، على وجه الخصوص، إلى بناء مدن قادرة على مواجهة الكوارث، وتعزيز عمل الحكومات على الصعيد المحلي. وبسبب معدل التحضر السريع، تظل المدن عنصرا محوريا في خطة الحد من مخاطر الكوارث والتكيف.

٥٥ - وعلى على النحو المبين في تقرير التقييم العالمي لعام ٢٠١٣، فإن النمو الحضري السريع في البلدان المعرضة للخطر والمناطق التي تعاني من ضعف القدرات في مجال إدارة مخاطر الكوارث يشكل خطرا كبيرا على المنجزات الإنمائية والاستثمارات المقبلة في التنمية. ومحدودية الحوافز في مجال التنمية الحضرية التي تشجع على الاستثمار في جهود الحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى الرجحية القصيرة الأجل للمضاربة في التنمية الحضرية والضعف أو عدم الفعالية الذي تتميز به الأطر التنظيمية العامة في كثير من الأحيان، تشكل عائقا رئيسيا لبناء مدن تتسم بالقدرة على التكيف وقابلية الاستدامة.

٥٦ - وتقدم الحملة العالمية للحد من الكوارث حول موضوع "تمكين المدن من مجابهة الكوارث: مدينتي تستعد"، التي بدأت في عام ٢٠١٠، الدعم للمدن في جميع أنحاء العالم في تنمية قدراتها على التكيف (انظر الموقع: <http://www.unisdr.org/campaign/resilientcities/>). وتضم الحملة الآن أكثر من ١٤٠٠ حكومة محلية موقعة عليها من أزيد من ٩٠ بلدا تعهدت باستخدام العناصر الأساسية العشرة لجعل المدن قادرة على التكيف، وتشكل هذه العناصر دليلا للحكومات المحلية في إعطاء الأولوية للحد من مخاطر الكوارث بوصفه عاملا فاصلا في التنمية الحضرية المستدامة.

٥٧ - وفي عام ٢٠١٢، تولت الحملة قيادة إعداد وتطبيق أدوات ومراجع عملية لدعم تنفيذ العناصر الأساسية العشرة. وتشمل كتيبا موجها لقادة الحكومات المحلية والأداة المحلية للتقييم الذاتي المتعلقة بإطار عمل هيوغو، وكلاهما مصمم لتمكين الحكومات المحلية من اتخاذ إجراءات محددة لتنمية قدراتها على مواجهة الكوارث. وأصدر البنك الدولي، هذا العام، كتيبا هو *Building Urban Resilience: Principles, Tools, and Practice* (تنمية قدرات المدن على التكيف: المبادئ والأدوات والممارسات) (متاح على الموقع https://www.gfdrr.org/sites/gfdrr.org/files/publication/Building_Urban_Resilience.pdf)، وهو مرجع مصمم لتزويد المخططين والأخصائيين بوسيلة عملية لدمج عناصر التكيف في الإدارة والتخطيط الحضريين. وانطلاقا من عام ٢٠١٣ فصاعدا، ستواصل حملة "تمكين المدن من التكيف"، بمشاركة أكثر من ٤٠ شريكا ومدينة مشاركة، العمل على تنمية القدرات

المحلية على التكيف إلى جانب كفالة تضمين الأولويات المحلية في إطار العمل المقبل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث.

ثالثاً - نحو مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث

إعداد خلف لإطار عمل هيوغو

٥٨ - سيستند إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث على المعارف والممارسات التي تكونت من خلال تنفيذ إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية لعام ١٩٨٩، واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: المبادئ التوجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها لعام ١٩٩٤، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لعام ١٩٩٩، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث.

٥٩ - وأشار استعراض منتصف المدة لإطار عمل هيوغو الذي أجري في عام ٢٠١١ (متاح على الموقع: http://www.unisdr.org/files/18197_provisionalarabicversionmi_dtermrevi.pdf) إلى عدة مجالات تحتاج إلى مزيد من الجهود والاهتمام، لا سيما في ما يتعلق بالألوية ٤ في الحد من عوامل الخطر الأساسية للكوارث. وخلصت وثيقة تنفيذ إطار عمل هيوغو: موجز تقارير ٢٠٠٧-٢٠١٣، التي صدرت في الدورة الرابعة للمنتدى العالمي (متاحة على الموقع: <http://www.unisdr.org/we/inform/publications/32916>)، إلى أن معظم التقدم المحرز هو تقدم نوعي مستمد من السياسات والتشريعات والخطط التي وضعت الأساس للإنجازات المقبلة التي يمكن قياسها كمياً. واضطلع إطار عمل هيوغو بدور أساسي في إبراز طابع الحد من الأخطار وتأثيره، وهو ما يشكل مرحلة أولى ضرورية. ومن الأمثلة على ذلك التزام الحكومات بإنشاء مراكز تنسيق والبرامج الوطنية لإطار عمل هيوغو، وتحويل النظر إلى الأمور من زاوية إدارة الأزمات إلى زاوية الحد من الأخطار وتوخي السلامة.

٦٠ - ومن ضمن الأفكار الرئيسية التي برزت خلال المشاورات التي أجريت حتى الآن بشأن وضع إطار لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث ما يلي:

(أ) الاستناد إلى إطار عمل هيوغو القائم وإدخال التحديثات اللازمة لمواجهة التحديات التي يشكلها تفاقم الخطر على مدى الثلاثين عاماً المقبلة؛ والتركيز على التصدي لعوامل الخطر والتنفيذ على أساس خطة عمل تتسم بالطابع العملي والاستراتيجي والحيوي والواقعي ونظام للرصد؛ والتأكيد من جديد على أن العمل على الصعيد المحلي أمر أساسي للحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) وضع مجموعة واضحة من المبادئ والالتزامات؛ والإقرار بأن الحد من مخاطر الكوارث هو التزام قانوني يشمل عمليات تقييم المخاطر، وإنشاء نظم الإنذار المبكر، والحق في الحصول على المعلومات عن المخاطر؛ والتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه اللذين تقوم بهما في الوقت الحاضر لجنة القانون الدولي بشأن "حماية الأشخاص في حالات الكوارث" عمل هام جدا وجدير بالترحيب؛

(ج) تلبية الحاجة إلى إدارة الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف عن طريق التنسيق المُحكّم، والتمكين من اتخاذ الإجراءات على الصعيد المحلي، والصكوك المالية المناسبة؛ وكذلك تحديد سبل تناول الطابع العابر للحدود للمخاطر. وتشمل العناصر الأساسية الإشارك الكامل لقطاع الأعمال التجارية والمجتمعات المحلية والسلطات الوطنية وتقديم الحوافز لها. ومن المبادئ الهامة الشمولية والمشاركة، وهذا مبدأ يدعم انخراط "المجتمع بأسره"؛

(د) تعزيز فهم المخاطر عن طريق الأدلة والتقييمات والتثقيف وتوعية الجماهير؛ فعلى سبيل المثال، الأثر المتفاقم للمخاطر الشديدة التي تحدث بتواتر أكبر، وآثار المخاطر المرتبطة بالطقس سواء في البيئات المبنية أو البيئات المفتوحة؛ والتدليل على وقع الكوارث على الاقتصاد الوطني عن طريق تحليل الخسائر والأضرار؛ وتمكين المجتمعات المحلية عن طريق التثقيف وإتاحة الوصول إلى المعلومات؛ وتسخير التطورات العلمية والتكنولوجية في نشر المعلومات عن مخاطر الكوارث بهدف تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف؛

(هـ) الاستفادة من مزايا النهج المتكاملة التي تشمل الإرشاد بشأن دمج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في التنمية المستدامة. وإيجاد المعلومات والأفكار التي ستفيد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وجعل إدارة الأخطار متأزرة ومعالجتها بوضوح وإدماجها في غيرها من عمليات التنمية العالمية.

٦١ - وتتمثل الخطوة التالية في المشاورات حول وضع إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ في النظر بتعمق في عناصر معينة. وكما أبرز ذلك المنتدى العالمي، يلزم المزيد من العمل على أهداف وغايات ومؤشرات محددة. ويتعيّن مشاوره جهات معينة محددة وإنشاء شراكات لتعزيز تولّي زمام الأمور في تنفيذ ورصد واستعراض النظم في إطار جديد والالتزام بذلك.

٦٢ - والجانب الأهم هو ضرورة الاستفادة من الخبرات العملية والممارسات الجيدة للبلدان والمنظمات في المجالات المحددة في الاستعراضات والمشاورات التي أجريت حتى الآن، بما في ذلك: تنمية القدرة على التكيف باستهداف الفئات الأكثر هشاشة؛ ودمج مخاطر المناخ والكوارث في التنمية المستدامة؛ وتركيز العمل على الصعيد المحلي؛ والنهوض بالمرأة بوصفها

عاملا قويا في تنمية القدرة على التكيف، وتناول مسألة المساواة بين الجنسين في مجال الحد من مخاطر الكوارث؛ واستحداث حوافز للقطاع الخاص تشجعه على الاستثمار في مجال التكيف مع مخاطر الكوارث؛ والضبط الدقيق لتقييمات المخاطر واستخدام المعلومات المتعلقة بالمخاطر في عمليات صنع القرار؛ وزيادة التأهب للكوارث ونظم الإنذار المبكر؛ وكفالة مراعاة الحد من المخاطر في إعادة التعمير بعد الكوارث باعتبار ذلك عنصرا هاما في تنمية القدرة على التكيف؛ وتعبئة القطاعات مثل الصحة والتعليم والزراعة والهياكل الأساسية وإدارة المياه.

٦٣ - وعملا بقرار الجمعية العامة ١٩٩/٦٦، ستواصل أمانة الاستراتيجية كفالة استمرار المشاورات المكثفة والشاملة في ما بين الجهات المعنية المتعددة حول إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث. وستكون المنتديات الإقليمية بمثابة خطوة أساسية في عملية وضع إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث، وستدمج آراء ومنظورات ومساهمات جميع الجهات المعنية. ومن المتوقع أن يكون الحضور في المنتديات على مستوى كبار المسؤولين السياسيين والتنفيذيين. وهكذا، ستسهم المنتديات الإقليمية مساهمة بالغة من الناحية المواضيعية والسياسية في عملية التحضير للمؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث.

التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث

٦٤ - عملا بقرار للجمعية العامة، سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في مدينة سندي بمقاطعة مياجي في اليابان في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥. وقد عرضت الحكومة السويسرية أن ترعى الاجتماعات التحضيرية في جنيف وتقدم الدعم لها.

٦٥ - وكما قررت ذلك الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٩/٦٧، سيستعرض مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث تنفيذ إطار عمل هيوغو، وسيعتمد إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث. وقد أبرز إطار عمل هيوغو الأهمية الاستراتيجية والعملية للأطر والآليات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث في تعزيز التعاون وحفز الجهات المعنية على الالتزام، إضافة إلى الاستعراض الدوري للتقدم المحرز في التنفيذ.

٦٦ - وفي هذا السياق، قد تود الجمعية العامة اعتبار أنه يتعين على المؤتمر التركيز على ما يلي:

(أ) استعراض تنفيذ إطار عمل هيوغو؛

(ب) مراعاة الخبرة المكتسبة عن طريق الاستراتيجيات والخطط الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث وتوصياتها، وكذلك الاتفاقات الإقليمية ذات الصلة بهذه المسألة؛

(ج) اعتماد إطار عمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث؛

(د) تحديد طرائق للتعاون على أساس التزام الجهات المعنية بتنفيذ إطار عمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث؛

(هـ) تحديد طرائق للاستعراض الدوري لتنفيذ إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث.

٦٧ - وستجري الجمعية مداولات بشأن طرائق عمل المؤتمر وعمليته التحضيرية. وبالنظر إلى المشاركة الواسعة للجهات المعنية المتعددة في عملية المشاورات بشأن إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث، يُتوقع أن تكون العملية التحضيرية للمؤتمر شاملة للجميع. وفي سياق وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بالاعتماد، يمكن إيلاء الاعتبار الواجب للمنظمات التي سبق لها المشاركة في الدورات السابقة للمنتديات العالمية المعنية بالحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية وغيرها من المنتديات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.

٦٨ - ويتوقع بشكل كبير أن يضم مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث منتدى عالميا للبرامج الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، إضافة إلى أول منتدى للأطفال والشباب في موضوع الحد من مخاطر الكوارث.

خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والحد من مخاطر الكوارث

٦٩ - هناك الآن فهم أفضل لأن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة إذا لم يكن نهج الحد من مخاطر الكوارث مندمجا بصورة كاملة في التخطيط والاستثمارات في مجال التنمية، سواء في القطاع العام أو الخاص. ففي كل سنة، تتعرض آلاف المدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية، بما فيها الطرق ومسالك النقل ومرافق الكهرباء والطاقة وشبكات الاتصالات، للضرر أو الدمار، مما يكون له تأثير خطير على الاقتصاد ورفاه المجتمعات المحلية والمدن والبلدان. والاستثمار في مجال التنمية الذي لا يراعي مخاطر الكوارث سيؤدي إلى تفاقم المخاطر. وكما ورد في تقرير التقييم العالمي، فإن بإمكان العالم أن يتوقع تضاعف الخسائر الناجمة عن الكوارث بحلول عام ٢٠٣٠ إذا لم تأخذ الاستثمارات في مجال التنمية في الحسبان مسألة مخاطر الكوارث ولم تعالجها.

٧٠ - ومع تقدم المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث، واتفاق عالمي بشأن تغير المناخ، فإن كفاءة الاتساق والتكامل في ما بين الخطط يكتسي أهمية قصوى. وتكريس الحد من مخاطر الكوارث في إطار جديد للتنمية، يتم تعزيزه وبلورته عن طريق خلف لإطار عمل هيوغو، سيكون بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. والغاية العامة المنشودة هي الحد من تفاقم الأخطار وكفاءة اتخاذ إجراءات حازمة للتصدي للأسباب الأساسية للأخطار التي يمكن أن تنسف التقدم المحرز في جميع الخطط.

٧١ - وعقب النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أصبح اليوم الحد من مخاطر الكوارث وتنمية القدرة على التكيف مسألتين مسلّم بهما ومدرجتين في مختلف مسارات العمل الجارية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وإنه يشجعني أن الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية تولي الاهتمام الواجب لمسألة الحد من مخاطر الكوارث.

رابعاً - زيادة الاستثمار من أجل الحد من مخاطر الكوارث

٧٢ - ثمة حجة قوية لزيادة الاستثمارات الرامية إلى الحد من المخاطر وبناء القدرة على التكيف. ولا تستهدف هذه التدابير الوقائية إنقاذ الأرواح وتخفيض كلفة الإغاثة في حالات الكوارث والخسائر الاقتصادية فحسب، ولكنها تدعم أيضاً التنمية المستدامة على المدى الطويل وحماية الاستثمارات والنمو.

٧٣ - وفيما لا توجد إلا قلة من البلدان تستطيع أن تحدّد كمية استثماراتها في مجال الحد من مخاطر الكوارث، وفقاً لتقرير التقييم العالمي والتقارير المرحلية لإطار عمل هيوغو، ثمة أدلة على أن البلدان تزيد حالياً مخصصات ميزانياتها للحد من مخاطر الكوارث. فالصين، على سبيل المثال، تسعى إلى الحد من الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث، لتقلّ عن ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥^(١). ويدعم هذا الهدف الوطني الخطة الشاملة للوقاية من الكوارث والحد منها ٢٠١١-٢٠١٥، ومخصصات منتظمة من الميزانية المركزية، وأموال تكميلية خاصة على المستوى دون الوطني، واستثمارات كبيرة في الحد من مخاطر الفيضانات والجفاف والكوارث الزراعية.

٧٤ - ومن النتائج الرئيسية لمؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في لوس كابوس، المكسيك، في حزيران/يونيه ٢٠١٢، توصية دعت وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية إلى استحداث أدوات للحد من مخاطر الكوارث واستراتيجيات للمساعدة على الحد من آثار الكوارث، وحماية السكان والأصول وإدارة آثارها المالية والاقتصادية. وكتيجة مباشرة

لذلك، تعاونت أمانة الاستراتيجية مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي لإعداد الإطار المنهجي بشأن تقييم مخاطر الكوارث وتمويل الحد من المخاطر لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (متاح على الموقع التالي: <http://www.oecd.org/gov/risk/G20disasterriskmanagement.pdf>). ويساعد هذا الإطار وزارات المالية والسلطات الحكومية الأخرى على وضع استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة مخاطر الكوارث، ولا سيّما الاستراتيجيات المالية، انطلاقاً من تعزيز تقييم المخاطر وتمويل عملية الحد من المخاطر.

٧٥ - وفي عام ٢٠١٢، أطلقت أمانة الاستراتيجية ومديرية المفوضية الأوروبية للتنمية والتعاون مبادرة تمتد على مدى ثلاث سنوات، لدعم قرابة ٤٠ بلداً في مجال الوقاية من مخاطر استثماراتها العامة. وأسفرت السنة الأولى من المبادرة، عن إنشاء ما بين ١٣ و ١٥ قاعدة بيانات وطنية عن الخسائر الناجمة عن الكوارث في ثلاث مناطق، وإنجاز ١٠ إلى ١٢ تقييماً وطنياً للمخاطر، وإنتاج مواد لتعميم مراعاة مسألة الحد من مخاطر الكوارث في الاستثمارات العامة، وتخطيط استخدام الأراضي، والتكيف مع تغير المناخ. وتوفّر هذه الأدوات المعلومات والأدلة التي يحتاجها صناع القرار لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة قائمة على معرفة بالمخاطر.

تمويل أمانة الاستراتيجية

٧٦ - يُعتبر الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التعامل معها مجال عمل متنامٍ. فالدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية تدرك المبدأ القائل إن من المجدي الاستثمار في الوقاية والتأهب والتخطيط للحد من مخاطر الكوارث، وتدعم هذا المبدأ. وفي الوقت ذاته، يبدو أن الحد من المخاطر مهمة معقدة وصعبة. وثمة مداخل ومكونات كثيرة.

٧٧ - ويؤدّي كل من عمل ممثلي الخاص والعمل الأساسي لأمانة الاستراتيجية في الوصاية على إطار عمل هيوغو؛ والمشاورات ووضع إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥؛ والإرشادات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي للجهات المعنية والشركاء، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة؛ وتقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث؛ وحملة "تمكين المدن من مجابهة الكوارث" وغيرها من الحملات، إلى تسهيل القيادة، والتنسيق، وجمع الأدلة، والدعوة اللازمة لتحقيق الحد من مخاطر الكوارث.

٧٨ - ولفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حدّدت أمانة الاستراتيجية هدفاً يتعلّق بالموارد يبلغ ٦٤,٩ مليون دولار لإنجاز هذا العمل. وفي عام ٢٠١٢، بلغت الأموال الموجهة سنوياً لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث ٣٣,١ مليون دولار. ووردت تبرعات

من جهات مانحة بلغ مجموعها ٢٦ جهة. ويشير هذا إلى ثقة المانحين في الاتجاه الاستراتيجي الذي تسير فيه أمانة الاستراتيجية، وتعزيز عملية تنفيذ البرامج، على الرغم من تزايد الضغوط المالية على ميزانيات المعونة في كثير من البلدان المانحة.

٧٩ - وتوسّع أمانة الاستراتيجية قاعدة الجهات المانحة وتؤمن زيادات في التمويل غير المخصص من المانحين، على أساس متعدد السنوات حيثما أمكن ذلك. وهذا أمر بالغ الأهمية لضمان تنفيذ البرامج دون انقطاع نظراً للتوقعات والمطالب الملقاة على عاتق أمانة الاستراتيجية. وفي عام ٢٠١٢، جرى التفاوض على اتفاقات تمويل متعدد السنوات وتُقدّم مع حكومات أستراليا وسويسرا وفنلندا ولكسمبرغ.

٨٠ - وتدعم الميزانية العادية للأمم المتحدة منصباً رفيعاً واحداً (من الرتبة مد-١) في أمانة الاستراتيجية. ومع تزايد الاهتمام والأولوية الممنوحين للحد من مخاطر الكوارث، تتطلّب أمانة الاستراتيجية تمويلاً مستقرّاً، يمكن التنبؤ به على نحو ملائم.

خامساً - الاستنتاج والتوصيات

٨١ - تشير الأدلة إلى أنه على مدى السنوات الثماني الماضية ازداد تعرّض الناس والأصول للكوارث. وثمة خطر متزايد من حدوث خسائر في مجالات التقدم الاجتماعي، والصحة، والرفاه، وفرص العمل، والأمن، والتنمية الاقتصادية. ويعتبر تمكين المجتمعات والحكومات المحلية من تحديد وإدارة المخاطر التي تتعرّض لها يومياً أساساً سليماً لوضع الاستراتيجيات والبرامج والميزانيات. ويحتاج كل من المؤسسات العامة وهيئات الأعمال التجارية إلى الاتجاه نحو نهج أكثر شمولاً لإدارة المخاطر.

٨٢ - والحد من مخاطر الكوارث القائمة ليس كافياً. بل من الضروري القيام بعمل أكثر جرأة وأكثر تركيزاً لاستباق تراكم مزيد من المخاطر. ويتطلب ذلك نظرة أدق بكثير لأسباب المخاطر والعناصر الدافعة لها، وبخاصة نماذج التخطيط للتنمية وطرائق الاستثمار للقطاعين العام والخاص. ومن الأهمية بمكان زيادة الجهود الرامية إلى تعزيز ثقافة عامة تشجع الوقاية، بشكل يضمن حصول عامة الجمهور مجاًناً على معلومات عن المخاطر، سهولة الاستخدام، واضحة، وبسيطة يمكنهم استخدامها في تصريف أعمالهم - في القطاع العام أم الخاص.

٨٣ - وفي العامين القادمين، يجب أن يظل التركيز على تنفيذ إطار عمل هيوغو والسعي لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة في مجالات سلامة المدارس والمستشفيات والهيكل الأساسية الحيوية الأخرى، وإنشاء قواعد بيانات عن الخسائر الناجمة عن الكوارث، ونشر المعلومات عن تقييم المخاطر، وتوعية عامة الجمهور، وتحسيس قطاع الأعمال التجارية

وإنشاء آليات الإنذار المبكر. وسيكون اليوم الدولي للحد من الكوارث في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، فرصة للانخراط مع المعاقين وتوعيتهم في سياق مخاطر الكوارث.

٨٤ - وثمة حاجة إلى مزيد من العمل على جمع المزيد من البيانات والخبرات الوطنية المحددة عن العناصر المتعلقة بإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥. ويُعتبر العمل الرائد الذي تضطلع به لجنة القانون الدولي إسهامًا حاسمًا في تحديد الأطر المعيارية الفعالة والمبادئ التي توجّه وتدعم عملية الحد من مخاطر الكوارث. وسيكون العمل على تحسين آليات التنسيق الوطنية، بما في ذلك البرامج الوطنية، مهمًا في تحقيق إطار عمل هيوغو وأي إطار عمل في المستقبل في مجال الحد من مخاطر الكوارث.

٨٥ - وستقود أمانة الاستراتيجية مسار عمل مع جميع الجهات المعنية بشأن الأهداف والمؤشرات لإطار ما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث، انطلاقًا من تجارب البلدان وجميع الجهات المعنية بتنفيذ إطار عمل هيوغو ورصده. وسيمثّل هذا العمل إسهامًا كبيرًا في المناقشات الجارية بشأن معايير قياس أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

٨٦ - ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث في عام ٢٠١٥ حدث طال ترقّبه. وفي المشاورات حول إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، أظهرت الجهات المعنية كلّها حسن النية والعزم على التعاون وإيجاد حلول خلاقية وابتكارية لمواجهة التحديات المشتركة القادمة. وتولّد شمولية العملية التشاورية زخمًا وقبولًا والتزامًا لدى جميع الجهات المعنية. وسيحتاج المؤتمر العالمي إلى أن يكون شاملاً قدر الإمكان. وستوفّر المنتديات الإقليمية للحد من مخاطر الكوارث، التي ستعقد في النصف الأول من عام ٢٠١٤، فرصة للجهات المعنية لتوليد المزيد من الانخراط والالتزام إزاء المؤتمر العالمي، وللإسهام بنظرات سياساتية متعمّقة ومعارف في وضع إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥.

٨٧ - وسيكون هدف مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث أن تعتمد الدول الأعضاء إطارًا لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث بدعم والتزام جميع الجهات المعنية، وكذلك أن يساهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطط العمل المتعلقة بتغيّر المناخ.

٨٨ - وستكفل خطة عمل الأمم المتحدة للحد من أخطار الكوارث من أجل زيادة القدرة على التكيف أن توفر منظومة الأمم المتحدة الدعم المتناسك اللازم للبلدان لمواصلة تنفيذ إطار عمل هيوغو، ووضع إطار ما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث، والتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث.

٨٩ - ويجب ألا ينظر إلى تطلعات التنمية المستدامة وأهدافها، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والحد من مخاطر الكوارث في عزلة عن بعضها البعض. ولذلك، يجب إيلاء الاعتبار للحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل الترويج لنهج متكامل ومتعاقد ومتناسك بين إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٠ - وفي ضوء ما سبق، أوصي بما يلي:

(أ) أن تواصل الدول الأعضاء تنفيذ إطار عمل هيوغو، وعلى وجه الخصوص أن تجمع بيانات عن الخسائر والأضرار، وأن تعزز قدرة المدارس والمستشفيات على مواجهة الكوارث، وأن تتأكد من أن تكون أي هياكل أساسية حيوية جديدة قادرة على الصمود أمام الكوارث؛

(ب) أن تركز الدول الأعضاء وسائر الجهات المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية، جهوداً مركزة لتحديد أسباب تراكم المخاطر ومعالجتها، ولا سيما في سياق الاستثمارات الجديدة، في القطاعين العام والخاص؛

(ج) أن تستفيد العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث من الإسهامات الهامة للدورة الرابعة للمنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث والمنتديات الإقليمية، وأن تكون العملية التحضيرية شاملة وأن تتيح لكل الجهات المعنية الانخراط النشط فيها وقبولها والالتزام بها؛

(د) أن تجري الدول الأعضاء مشاورات وطنية بين الجهات المعنية المتعددة للتحضير للمنتديات الإقليمية المقبلة ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث وأن تنشئ أو تعزز أو تجري استعراضات الأقران، حسب الاقتضاء، أو برامج وطنية أو آليات مماثلة لتيسير المشاورات؛

(هـ) أن تشارك الدول الأعضاء والجهات في المنتديات الإقليمية القادمة بوفود رفيعة المستوى ويتمثيل من المؤسسات، والحكومات المحلية، والقطاع الخاص، والأوساط العلمية، والمجتمع المدني، من أجل تبادل الآراء والتوقعات والتوصيات بشأن إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥؛

(و) أن تتصدى الدول الأعضاء للحد من مخاطر الكوارث في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة؛

(ز) أن تنظر الدول الأعضاء في الموارد التي يمكن التنبؤ بها، والدعم الذي يمكن تقديمه لزيادة تعزيز أمانة الاستراتيجية بما أنها تقود المشاورات بهدف التوصل إلى اتفاق على إطار عمل لما بعد عام ٢٠١٥ للحد من مخاطر الكوارث ودعم إعداد وتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث، مع الاستمرار في دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو.
